الفساد المالي و الاداري وأليات مكافحته

مع الاشارة الى حالة الجزائر

La corruption financière et administrative et les mécanismes pour la combattre En référence au cas de l'Algérie

د. سكاك مراد [1] / جامعة فرحات عباس سطيف1(الجزائر)، sekkak_mourad@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 24 / 05 / 2019 تاريخ القبول: 12 / 09 / 2019 تاريخ النشر: 31 / 12 / 2019

ملخص تعد ظاهرة الفساد المالي والإداري ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ذات آثار مدمرة، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، لم تسلم منه أي دولة في العالم متقدمة كانت أو متخلفة. ويتجلى ذلك من خلال الأوجه العديدة للفساد المالي والإداري والتي منها الرشوة، تحويل وتبيض الاموال والتهرب الضريبي والجمركي، التعسف وسوء استخدام الوظيفة وتفشي المحسوبية والوساطة والبيروقراطية في تنفيذ المعاملات...الخ.

تعيش الجزائر في الآونة الاخيرة حملة تطهير كبيرة في مكافحة المفسدين و التصدي لحالات الفساد التي تغلغلت في صلب دواليب الدولة وذلك بمحاربتها من خلال تفعيل وتحرير الجهاز القضائي من القيود التي كانت مفروضة عليه وبمختلف الهيئات والاجهزة الموجودة والمستحدثة كهيئات مكافحة الفساد والهيئات الرقابية مثل مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية، والآليات الفعالة كالحوكمة الرشيدة التي من مبادئها الاستقلالية، الشفافية، المساواة، المساءلة والعقاب والتدقيق. التي من المفترض ان تأتي بنتائج طيبة في المستقبل لتطوير الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي للأفراد والمجتمع.

الكلمات المفتاحية : الفساد المالي و الاداري، الحوكمة، التنميةالمستدامة

تصنيف JEL : L53 ؛ L78 ؛ M00.

Résumé

L*e phénomène de la corruption financière et administrative est un phénomène mondial répandu aux effets dévastateurs, dont le degré d'exhaustivité varie d'une société à l'autre, qui n'a été transmis à aucun pays du monde développé ou sous-développé. Cela se reflète dans les nombreuses facettes de la corruption financière et administrative, notamment la corruption, le blanchiment d'argent, la fraude fiscale et douanière, les abus, l'emploi abusif, le favoritisme, la médiation et la bureaucratie dans l'exécution de transactions, etc.*

L*'Algérie a récemment mené une vaste campagne de nettoyage dans le cadre de la lutte contre les spoilers et des affaires de corruption qui ont pénétré dans les rouages de l'État en luttant et en libéralisant le système judiciaire des restrictions qui lui ont été imposées ainsi qu'aux divers organes existants, tels que la Commission anti-corruption et les organes de contrôle tels que le Cour des comptables et l'Inspection générale des finances. Et des mécanismes efficaces tels que la bonne gouvernance dont les principes sont l'indépendance, la transparence, l'égalité, la responsabilité, la sanction et le contrôle. Qui est censé apporter de bons résultats à l'avenir pour développer l'économie nationale et améliorer le niveau de vie des individus et de la société.*

Keywords: **La corruption financière et administrative , la gouvernance, développement durable.**

Jel Classification Codes : *L53 ; L78 ; M00.*

[1] المؤلف المرسل: سكاك مراد، الإيميل: sekkak_mourad@yahoo.fr

I المقدمة

يهدف هذا البحث إلى التأصيل الفكري لمفهوم الفساد المالي والإداري، وذلك بتعريفه وبيان أسباب حدوثه و مؤشرات قياسه وابرز مظاهره ونتائجه، ومن ثم التطرق إلى بعض الاليات المعتمدة لمكافحته مع الاشارة الى حالة الجزائر.

تعد ظاهرة الفساد المالي والإداري ظاهرة عالمية واسعة الانتشار، ذات آثار تأخذ أبعادا واسعة وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التميز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، لم تسلم منه أي دولة في العالم متقدمة كانت أو متخلفة ، ولكن بدرجات ونسب متفاوتة ، وهذا ما تؤكده العديد من الدراسات بان الفساد المالي والإداري يقل كثيرا في الدول المتقدمة ذات المستوى المعيشي المرتفع، بينما يرتفع بمعدلات كبيرة في الدول المتخلفة، وذات المستوى المعيشي المنخفض على. ويتجلى ذلك من خلال الأوجه العديدة للفساد المالي والإداري فيها، كانتشار الرشوة، تحويل وتبيض الاموال، التعسف وسوء استخدام الوظيفة والتسيب بين الموظفين وتفشي المحسوبية والوساطة وزيادة الروتين وتعقيد الإجراءات في تنفيذ المعاملات.

تعيش الجزائر في الآونة الاخيرة حملة تطهير واسعة وهامة في مكافحة المفسدين و التصدي لحالات الفساد التي تغلغلت في صلب دواليب الدولة وذلك بمحاربتها من خلال تفعيل وتحرير الجهاز القضائي من القيود التي كانت مفروضة عليه وبمختلف الآليات و الهيئات والاجهزة الموجودة .

I- مفهوم الفساد المالي والإداري و اسباب ظهوره

مما لاشك فيه أن الفساد المالي والإداري أصبح سمة بارزة من سمات العصر الحديث، رغم أن نشأته تعود في جذورها الاولى إلى العصور القديمة، وذلك بدلالة ما ورد في القران الكريم من قصص منذ وجود سيدنا آدم عليه السلام، إذ أن أول من بدأ بالفساد هو إبليس الذي استأذن رب العزة تعالى (**قال ربي فأنظرني إلى يوم يبعثون قال فانك من المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم قال فبعزتك لأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين قال فالحق والحق أقول لأملأن جهنم منك وممن تبعك منهم أجمعين**) (**الآيات 79 ، 80 ، 81 ، 82 ، 83 ، 84 ، 85 من سورة ص**) .

1. مفهوم الفساد لغة واصطلاحا

لا يوجد تعريف محدد للفساد، لكن هناك عدة توجهات متنوعة حسب مختلف المدارس، وعليه سوف يتم تحديد معنى الفساد لغة وتعريفه اصطلاحا.

اولا- الفساد لغة :

ورد الفساد في معاجم اللغة في (فسد) الشيء يفسد بضم السين (فسادا) فهو فاسد، والمفسدة ضد المصلحة.

كما ورد الفساد في القران الكريم في مواضع عديدة ليدل على معاني مختلفة، فقد ورد ليعبر عن (الطغيان والتجبر)، كما في قوله تعالى (**الذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا**) (**الآية 83 من سورة القصص**) ، أو (الجدب والقحط) كما في قوله تعالى (**ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون**) (**الآية 41 من سورة الروم**) ، أو (عصيان إطاعة الله) كما في قوله تعالى (**إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم عذاب عظيم**) (**الآية 33 من سورة المائدة**) .

ثانيا- الفساد اصطلاحا:

تتفق اغلب الكتابات في كون أن الفساد هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص ما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة، وسنورد في هذا الصدد بعض التعريفات المختلفة من طرف بعض الهيئات المهتمة بالظاهرة التي سعت لتحديد ماهية الفساد الإداري والمالي وهي كالتالي :

- عرفته **(منظمة الشفافية الدولية)** بأنه:" كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة لنفسه أو جماعته "[1].

- عرفه **(البنك الدولي)** ":سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة " ويرى جيم يونغ كيم رئيس مجموعة البنك الدولي ان الفساد عو العدو الاول للشعب[2].

- كما تعرفه **(موسوعة العلوم الاجتماعية)**:"استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة " [3]

ويقصد بالفساد المالي الإداري:" إساءة استعمال السلطة الحكومية للحصول على مكاسب أو منافع خاصة بمخالفة احكام القواعد أو القوانين أو التشريعات أو اللوائح المعمول بها "

بصفة عامة يمكن أن ينظر إلى الفساد المالي والإداري بأنه "تلك الظاهرة غير المرغوب فيها والتي تتمثل في استخدام المنصب الرسمي لخرق القوانين والسياسات والإجراءات التي توضع موضع التنفيذ للصالح العام، لغرض تحقيق المنافع الشخصية على حساب المجتمع ، وذلك بإعطاء أو اخذ الرشاوى أو الامتيازات، وذلك بإساءة استعمال السلطة والنفوذ في المؤسسات الرسمية" [4].

ثالثا- العرض والطلب على الفساد

يرى الدكتور جونسوليفان المدير التنفيذى لمركز المشروعات الدولية الخاصة فى مقال عن مبادرات مكافحة الفساد من وجهة نظر قطاع الاعمال " يحدث الفساد بعدة طرق مختلفة، ومن المتفق عليه بين الجميع أن الفساد هو إساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكسب خاص، ورغم ذلك ما تزالشعوب كقيرة فى مختلف الدول تتمسك بآراء متباينة حول ما يعتبر فسادا وما لا يعتبر فسادا ." ويضيف الدكتور سوليفان" أن معظم الناس متفقون على أن رشوة موظف حكومي تعتبر من الفساد[5].

أ- جانب الطلب

هم المتصلون بالقائمين على السلطة الذين يتحكمون فى صنع القرار على مختلف الأصعدة فى المجتمع سواء فى المجالات العامة أو الخاصة والراغبين فى إعطاء مزايا لـلغير للحصول على مكاسب شخصية عن طريق الرشوة أو أية مكافآت أخرى.

ب- جانب العرض

هم اشخاص يعتمدون على السلطة للحصول على مزايا على مختلف الأصعدة فى المجتمع سواء فى المجالات العامة أو الخاصة والذين يسعون إلى التأثير على صنع القرار للحصول على مكاسب شخصية عن طريق الرشوة أو أية أخرى مكافآت .

وتعنى كلمة"الفساد " : سوء استعمال أو سوء استخدام المنصب أو السلطة للحصول على أو إعطاء ميزة من أجل تحقيق مكسب مادى أو قوة أو نفوذ على حساب الآخرين، أو على حساب القواعد أو الأعراف أو اللوائح القائمة.

ويحرص بعض المتتبعين على تبسيط الموضوع إلى جانب الطلب الذي يتعلق بموظفي الحكومة والموظفين المدنيين والنظر إلى جانب العرض وكأنه خاضع لقيادة القطاع الخاص. ولكن الأفضل التمييز بين جانبي الطلب والعرض فيما يتعلق بالفساد على أساس السلطة و التبعية، لأننا إذا نظرنا إلى الفساد فى

القطاع الخاص وحده سنجده يتضمن جانبي الطلب والعرضفي آن واحد، وكذلك الحال بالنسبة للقطاع العام.

2-. أسباب ظهور الفساد المالي والإداري ومظاهره

تبعا لعمليات التشخيص و التدقيق التي قامت بها بعض الهيئات و الاشخاص المهتمين بالظاهرة فقد توصلوا الى مجموعة من الاسباب التي ساهمت في انتشاره واهمها ما يلي:

اولا- أسباب ظهور الفساد المالي والإداري

لا يمكن معالجة الظواهر السلبية مالم يتم تشخيص أسبابها و التدقيق فيها . وقد حدد البنك الدولي World Bank مجموعة من الأسباب لظهور الفساد المالي والإداري أبرزها ما يأتي:

- ✓ تهميش دور المؤسسات الرقابية، وقد تكون هي ذاتها تعاني من الفساد.
- ✓ البيروقراطية في مؤسسات الدولة .
- ✓ وجود فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من اجل السيطرة على مؤسسات الدولة .
- ✓ ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها .
- ✓ توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد .
- ✓ تمتع المسؤولين السامين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع لسلطة المسائلة والعقاب .
- ✓ يحصل بعض المسؤولين الحكوميين على رشاوى ضخمة في حالة وجود الموارد الطبيعية كالبترول و الغاز و وكثرة الصفقات التجارية المشبوهة او الناتجة عن عمليات السمسرة وتقديم الاعانات و الدعم .
- ✓ الظروف المهيأة للفساد، فالحافز على اكتساب الدخل قوي بفعل الفقر ومرتبات الموظفين المنخفضة والمتناقصة ، ووجود المخاطر من كافة الأنواع المرض ، الإصابات ، البطالة، الامن الوظيفي.
- ✓ طبيعة المجتمع وبروز أهمية العلاقات الشخصية في الحياة الاجتماعية،
- ✓ فكر الأقليات الثقافية والعرقية التي تعتبر نفسها مظلومة وفي رأيها الوسيلة الوحيدة للحصول على الخدمات التي تحتاجها هي بالفساد..
- ✓ عدم الاستقرار القانوني استحداث أو إلغاء قوانين أو سياسات تتحقق عن طريقها مكاسب مباشرة للمسئولين في الجهاز الحكومي .
- ✓ انخفاض الأجر الرسمي للموظفين الحكوميين يغري بالفساد.
- ✓ عدم وجود عقوبات صارمة او عدم تطبيقها.
- ✓ انعدام و ضعف الأخلاقيات الوظيفية، وغياب مفهوم المساءلة العامة والمسؤولية,
- ✓ تغير نظرة المجتمع للأشخاص الذين يقومون بأعمال الفساد من رشوة واختلاس والاحتيال ونهب المال العام والخاص .وانهيار منظومة القيم الأخلاقية.
- ✓ تتوفر لكبار الموظفين ورجال السياسة حصانة تحميهم من الملاحقة والخضوع للمساءلة .
- ✓ عدم قيام وسائل الاعلام بالدور المنوط بها كما يجب بفضح الفساد والمفسدين.
- ✓ غياب الشفافية و المساءلة والعدالة ومبادئ الحوكمة الرشيدة.
- ✓ ضعف الإرادة السياسية الجادة لمحاربة الفساد.

- ✓ الانتشار الواسع للبتَوقراطية ما يدفع المواطنين لدفع رشاوى وعمولات للموظف لتسريع معاملاتهم وانجازها في أقصر وقت ممكن.
- ✓ عدم وجود نظام للحوافز والمكافآت والمزايا الوظيفية التي تساعد العاملين على بذل المزيد من الجهود والتمسك بأخلاقيات الوظيفة ومتطلبات العمل، وتُخلق لديهم الولاء للمنظمات التي يعملون لصالحها، وتغنيهم عن السعي وراء دخول غير مشروعة لمواجهة متطلبات المعيشة

وقد يتأزم الوضع اذا أضحى الفساد من صلب ثقافة المجتمع وبذلك يكون المجتمع في هذا الحال قد ابتلي بما نسميه ثقافة الفساد، وبالتالي يصعب علاجه. فالفساد لا ينتج إلا مزيدا من الفساد، والفاسد لا يرى في الفساد عيبا، وهنا يشكل الفساد طوقا يحتاج إلى من يكسره بعمل خارق للعادة .

ثانيا- مظاهر الفساد المالي والإداري

ينطوي الفساد على آثار بالغة الخطورة، ومدمرة للمجتمع، وبوصفه يمثل احد أشكال السرقة العامة للثروة الوطنية، فانه يتسبب في تسرب الأموال العامة بطرق غير مشروعة إلى جيوب مرتكبي الفساد، وغالبا ما تهرب إلى خارج البلد، بدلا من توظيفها داخل البلد لجلب المنفعة العامة ومن خلاله تغتصب حقوق المواطنين العاديين وتهمشهم في الحياة ، بل يسهم في تشويه القرار الاقتصادي والسياسي ، وتكون الخيارات والقرارات غير سليمة، فتتسبب في تحويل الخدمات من الفئات التي هي بأمس الحاجة إليها إلى جماعات المصالح . وعندما تهتز قواعد واسس الحكم وتنقص سيادة القانون ويتمادى مرتكبو الفساد في البحث عن وسائل أخرى جديدة للحصول على مزيد من الأموال بطرق غير مشروعة ، وعندما يتحكم الفساد بالمجتمع والاقتصاد، تدخل البلاد في حلقة مفرغة، وعندها يتعذر السيطرة عليه. وللفساد المالي والإداري مظاهر متعددة وآثار خطيرة اهمها ما يلي[6]:

ففي الجانب السياسي ، يتجلى الفساد في الحكم السلطوي الاحادي الفاسد، وفقدان الديمقراطية والمشاركة وفساد المسؤولين حتى في اعلى سدة الحكم وتفشي المحسوبية و الرشوة و الاستبداد والتعصب...الخ.

وفي الجانب المالي ، يتمثل الفساد بالانحرافات المالية وعدم الالتزام بالقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة تعليمات أجهزة الرقابة المالية . وتتجسد مظاهر الفساد المالي بالرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي و الجمركي والمحسوبية في التعيينات في المراكز الوظيفية .

أما الفساد الإداري ، فانه يتعلق بالانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية التي تصدر عن الموظفين العموميين أثناء تأديتهم لمهام عملهم ، وتتجسد مظاهر الفساد الإداري في التسيب لدى الموظفين وعدم احترام الوقت وتمضيته في أمور لا علاقة لها بمهام الوظيفة واستحقاقاتها ، وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار العمل واستغلال النفوذ واستعمال الوظيفة لأغراض شخصية وغيرها .

وفي الجانب الأخلاقي ، بالنظر الى انتشار البطالة وانعدام الأمن و الآفات الاجتماعية يؤدي ذلك الي الانحرافات الأخلاقية والسلوكية التي تصبح السمة البارزة في معاملات المجتمع ككل وتصبح كجزء من مكوناته وهذا قد يؤدي الى انقلاب سلم القيم في المجتمع رأسا على عقب [7].

II– آثار واشكال الفساد المالي والإداري ومؤشرات قياسه

للفساد المالي و الاداري العديد من الاثار السلبية ان على مستوى المجتمع والفرد أو علي مستوي الاقتصاد كما ان له العديد من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لقياسه نوردها في ما يلي:

اولا- اثار الفساد المالي و الاداري

إن للفساد المالي والإداري تكاليف واثار سلبية عديدة، وخاصة على المنظومتين الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث يتم الحصول على مكاسب مالية وامتيازات أخرى على حساب المجتمع. وتتمثل تكاليف الفساد المالي والإداري في الزيادة المباشرة التي تطرأ على تكلفة المعاملات، ومن ثم على السعر الذي يدفعه الفرد أو المستفيد من الخدمات التي تقدمها الجهة التي تدفع الرشوة . إن الزيادة في التكلفة لا تعد بأي حال من الأحوال الجانب الأكثر خطورة من الجوانب الأخرى ، فعندما يكون احتمال الحصول على مكاسب شخصية عنصرا من العناصر، فانه يتحول سريعا ليكون العنصر الأوحد الهام في المعاملة، مع إزاحة عناصر التكلفة والنوعية في تنفيذ العمل، وموعد وكيفية التسليم، وجميع الاعتبارات القانونية الأخرى عند الموافقة على منح العقود و ابرام الصفقات . وينتج عن ذلك اختيار موردين غير مناسبين ، أو مقاولين غير ملائمين، وتوريد السلع غير المناسبة . وبناء على ذلك يتم إعطاء الأولوية للمشروعات الغير الضرورية على حساب الأولويات الوطنية الهامة وبصفة عامة يمكن تلمس بعض الآثار الاقتصادية للفساد ومنها :

- ✓ يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية ، وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار ويحول توجيهها أو تزيد من تكلفتها .
- ✓ الاثر المباشر على حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا ، فقد أثبتت الدراسات إن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها ، وبالتالي يسهم في تدني حجم الضرائب ومن ثم تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة .
- ✓ وعلى مستوى المجتمع يؤدي الفساد الى حلحلة وتفكيك الاواسر والقيم الاجتماعية وقد يرتبط ذلك بتردي حالة توزيع الدخل والثروة، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة إلى قدرتهم على مراكمة الأصول بشكل مستمر مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه الفئة وبقية أفراد المجتمع وهذا طبعا يؤدي الى تشكل حالات من الاحتقان وعدم الرضا ويؤدي الى مختلف الآفات الاجتماعية كالإجرام والهجرة والمخدرات و الانحلال الخلقي بسب انتشار مظاهر "الحقرة" و البطالة وضعف مستوى المعيشة.

ثانيا: اشكال الفساد المالي و الاداري

يأخذ الفساد أشكالاً متعددة يأتي في مقدمتها [8]:

1 – **استغلال المنصب العام** : يلجأ أصحاب المناصب الرفيعة والعليا في الدول النامية إلى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية، وهؤلاء يتحولون مع مرور الوقت إلى رجال أعمال أو شركاء في تجارة إلى جانب كونهم مسئولين حكوميين ، يصرفون جل اهتمامهم إلى البحث عن طرق و أساليب تمكنهم من زيادة حجم ثرواتهم الخاصة، على حساب الاهتمام ببرامج التنمية وتحقيق قدر من الرفاهة الاجتماعي لمواطني دولهم .

2 – **الاعتداء و تبديد المال العام** : غالباً ما يقوم بهذا السلوك المسؤولين الحكوميين ، كسحب قروض ضخمة من البنوك المملوكة للدولة بدون وجه حق، وتسهيل حصول رجال الأعمال من القطاع الخاص على قروض بفوائد منخفضة وبدون ضمانات مقابل حصوله على جزء من القرض على سبيل الرشوة أو العمولة، والاستيلاء على بعض الممتلكات العامة والعقارات عن طريق التزوير في الأوراق الرسمية أو استئجارها لفترة زمنية طويلة بمبالغ زهيدة .

3 – **التهرب الضريبي والجمركي** : ويقوم بمثل هذا السلوك الفاسد رجال الأعمال من القطاع الخاص ، فهؤلاء يدفعون الرشاوى للمسئولين الحكوميين بغية حصولهم على تخفيض ضريبي أو إعفاء ضريبي لفترة طويلة نسبياً ، أو تخفيض الرسوم الجمركية أو إعفائهم من دفع الرسوم وفق استثناء أو تلاعب على القوانين ، وفي كثير من الأحيان يقوم هؤلاء المسئولين الحكوميين بتغير مواصفات السلع المستوردة على الورق لتخفيض حجم الرسوم الجمركية الواجب دفعها لخزينة الدولة مقابل حصولهم على رشاوى من المستورد وهذا بحد ذاته احتيال وتزوير وتلاعب على القوانين ونهب للمال العام.

4 – **الرشوة المحلية والدولية** : هذا النوع من الرشوة يدفع لكبار المسئولين في الدول النامية ، فالحكومات تقوم بشراء مواد ومستلزمات من السوق المحلية بكميات كبيرة وتطرح عدداً من المشاريع للتنفيذ من قبل القطاع الخاص وذلك عبر مناقصات يتقدم بها القطاع الخاص المحلي ، والتنافس على مثل هذه المناقصات يدفع بالقطاع الخاص لدفع رشوة لبعض المسئولين الحكوميين للحصول على مثل هذه المناقصات ، ويترتب على مثل هذا السلوك الفاسد للمسئول الحكومي زيادة في أسعار المواد والسلع الموردة وزيادة في القيمة الإجمالية للمشاريع الاقتصادية والخدمية المتوسطة والكبيرة، حيث يقوم القطاع الخاص بإضافة الرشاوى والعمولات إلى التكاليف مما يؤدي إلى تحميل الدولة نفقات إضافية تصل إلى 25 % من قيمة العقود والمشاريع .

أما فيما يتعلق بالرشوة الدولية فتدفع لقاء قيام حكومة في دولة من الدول النامية بشراء معدات ومستلزمات وتجهيزات تحتاجها من شركة دون أخرى (المناقصات الدولية لتنفيذ مشروعات ضخمة، امتيازات التنقيب عن البترول و الغاز والمعادن، شراء الطائرات المدنية ، والعتاد العسكري الثقيل والخفيف بما فيها الطائرات الحربية ، مناقصات قطاع الاتصالات.... الخ). مما يدفع بالشركات الأجنبية إلى دفع عمولات كبيرة للحصول على المناقصات الخارجية والامتيازات في الدول النامية .

5 – **تهريب والأموال** : يقوم المسؤولون الحكوميون في الدول النامية بتهريب الأموال التي حصلوا عليها بطرق غير قانونية وغير شرعية إلى مصارف و أسواق المال في الدول الأجنبية و خاصة أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية لاستثمارها على شكل ودائع في بنوك تلك الدول لقاء فوائد مرتفعة، أو بشراء أسهم في شركات أجنبية ، أو شراء عقارات ، ويبرر هؤلاء المسؤولين هذا السلوك الفاسد بأنه ضرورة تفرضها الأوضاع السياسية المتقلبة باستمرار دولهم ، فهو من وجهة نظرهم تأمين لهم في حال استبعادهم من السلطة مستقبلاً .

6 – **تبيض الاموال**: يقوم أصحاب المناصب العليا بتحويل جزء لا ياستهان به من المعونات والمساعدات والقروض التي يتحصلون عليها بطرق غير مشروعة إلى حسابات مصرفية خارجية او استثمارها في مجالات اقتصادية وهمية ، وغالباً ما تكون هذه الحسابات بأسماء أبنائهم أو أشخاص تربطهم صلة قرابة أو من المقربين ..

7- **الرشوة** : بصفة عامة تمثّل أبرز مظاهر الفساد الإداري و تعتمد على تفاعل طرفين أو أكثر وفقا لمصالح شخصية خاصة بهم.

8-**المحسوبية والمحاباة و الولاء المادي و المعنوي** : و هنا تظهر أصولية الفساد من خلال إستخدام النفوذ لتحقيق أهداف مختلفة و عادة ما يكون أساسها علاقات و روابط عائلية ، قبلية و جهوية و كذا الولاء المادي و المعنوي .

ثالثا- مؤشرات قياس الفساد المالي والاداري

تصنف مقاييس الفساد إلى مقاييس مباشرة :موضوعية ومقاييس غير مباشرة : إدراكية.

1. المقاييس المباشرة او الموضوعية

هي مؤشرات تعبر عما تم اكتشافه فعلا من الفساد، وليس ما حدث فعلا، وهي لا تعتمد على انطباعات الأشخاص ولا على التقدير الذاتي، بل تعتمد على دراسات، وتقارير، ونتائج عمل المؤسسات والأجهزة ذات الارتباط بالفساد، بالإضافة إلى إحصاءات عمل أجهزة الرقابة أو المساءلة عن قضايا الفساد. وتتوقف إمكانية القياس المباشر والموضوعي على إمكانية توافر البيانات والإحصاءات عن مقومات وممارسات الفساد بمختلف أنواعه وفي مختلف القطاعات.

ومن بين هذه المقاييس ما يلي: قيمة المدفوعات المقترنة بقضايا الفساد، ومؤشرات أجهزة النيابة العام بشأنها، ومعدلات الإدانة القضائية، ومضامين الأحكام القضائية، ومعدلات ومؤشرات تنفيذ الأحكام الخاصة بالفساد، بالإضافة إلى مصادرة ثروات غير مشروعة مرتبطة بالفساد، كذلك مؤشرات عمل البرلمان فيما يتعلق بالتعديلات التشريعية ذات الارتباط بمكافحة الفساد كالاستجوابات والأسئلة التي يطرحها أعضاءه حول قضايا الفساد ومكافحته، كما يمكن استخلاص مؤشرات موضوعية ذات دلالة من تقارير وسجلات عمل أجهزة الرقابة المحاسبة والتفتيش الإداري، وأجهزة الفساد ذاتها إن وجدت، ومن الوثائق المتعلقة بالميزانية العامة وبالحساب الختامي، وبالمشتريات والمشروعات الحكومية.

2. المقاييس غير المباشرة او الإدراكية

من أهم هذه المؤشرات ما يلي:

- مؤشر مدركات الفساد، الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية؛
- مؤشر دفع الرشوة، أيضا تصدره منظمة الشفافية الدولية؛
- مؤشر الحاكمية أو الحكم الجيد، الذي يصدره البنك الدولي.

أ-مؤشر مدركات الفسادCPI Corruption Perceptions Index

يعتبر هذا المقياس الأكثر شهرة واستخداما على المستوى الدولي تحدده منظمة الشفافية الدولية، يقوم هذا المؤشر بترتيب الدول طبقا لدرجة إدراك المسئولين في الدولة والسياسيين لوجود الفساد، به عشرة 10 درجات من الدرجة 0 إلي الدرجة 10 (وتتصاعد الدرجات حسب درجة الفساد، وتعد الدرجة الصفر) 0 به أسوء حالة والدرجة عشرة 10 أحسنها على الإطلاق وحاليا أصب يحتوي على 100 درجة، وبه مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات الصلة بالفساد يتم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة حسنة السمعة تعكس آراء أصحاب الأعمال والمحللين في جميع أنحاء العالم[9].

ب-مؤشر دفع الرشوة: CPI Corruption Perceptions Index

يمثل مؤشر دفع الرشوة مقياسا مكملا لمؤشر مدركات الفساد، من خلال مراقبة الشركات الأجنبية الكبرى التي تقوم بتقديم الرشاوى للحصول على حصص كبيرة في السوق[10].

ج-مؤشر الحاكمية او الحكم الراشد الصادر عن البنك الدولي

وتقيس المؤشرات العالمية لإدارة الحكم ستة تعريفات عامة لإدارة الحكم تشمل العناصر الرئيسية لهذا التعريف، هي كالتالي[11]:

✓ -التعبير عن الرأي والمساءلة :. يقيس هذا المكون مدى قدرة مواطني بلدٍ ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية وسائل الإعلام.

✓ الاستقرار السياسي وغياب العنف : احتمال زعزعة استقرار الحكومة عن طريق وسائل غير دستورية أو باستخدام العنف بما في ذلك الإرهاب.

✓ فعالية الحكم : نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية إعداد السياسات.

✓ نوعية التنظيمات : قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك.

✓ سيادة القانون : يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في سيادة القانون في المجتمع والتقيد بها، بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، بالإضافة إلى احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف.

✓ الحد من الفساد : يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد، صغيرها وكبيرها، بالإضافة إلى "استحواذ" النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.

III-الفساد المالي والإداري في الجزائر وآليات مكافحته

تعتبر عملية مكافحة الفساد إحدى أولويات الدولة خلال بداية خاصة بداية هذه السنة 2019، وقد سخرت الدولة لذلك العديد من الوسائل الضرورية لاستئصال هذه الآفة التي استفحلت خلال السنوات الأخيرة وأضرت بالاقتصاد الوطني وخاصة، أين أبانت الدولة عن عزمها على الاستجابة لمطلب الشعب لا سيما في مكافحة الفساد ومحاسبة كل من تورطوا فيه.

كما يتعلق الامر كذلك بتطهير مؤسسات الدولة من هذه الآفة التي استفحلت في الادارة وأضرت بالاقتصاد الوطني.

وتجلت ارادة الدولة في القضاء على هذه الظاهرة في التغييرات التي طرأت على المستوى رأس الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، وتتولى الهيئة التي تعتبر سلطة ادارية "مستقلة" على وجه الخصوص مهمة "اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تكرس مبادئ دولة الحق والقانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الممتلكات والأموال العمومية والمساهمة في تطبيقها."وطال التغيير أيضا الديوان المركزي لقمع الفساد ، وكلف الديوان المركزي لقمع الفساد بالبحث والتحري في مجال مكافحة جرائم الفساد والجرائم المقترنة بها عند الاقتضاء مع تمكينه من التدخل ضمن اختصاص إقليمي موسع لكامل التراب الوطني.

وقد اسفرت حملة مكافحة الفساد عن ايداع الكثير من المسؤولين و المسؤولين الساميين السابقين من رؤساء وزرات ووزراء ومدراء عامون ورجال اعمال السجن في انتظار اعادة الاموال المنهوبة و التي تعد بألاف المليارات بالعملة الوطنية والعملة الصعبة من خلال تحرر الجهاز القضائي من القيود كانت مفروضة والذي ابان في الآونة الاخيرة عن استقلالية واحترافية في معالجه مثل هذه القضايا بدعم من المؤسسة العسكرية..

اولا- ترتيب الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد

حلت الجزائر في المرتبة 105 عالميا في تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2018 برصيد 33 نقطة وفق سلم مرقم من صفر (أي أعلى نسبة فساد) إلى مئة (ادني نسبة فساد)، حيث شهدت الجزائر تحسن طفيف عن تنقيط عام 2017 عندما حلت في المرتبة 112لكن مع ذلك تبقى بعيدة عن بعض الدول العربية مثل . الإمارات التي احتلت المركز 23، برصد (70 نقطة) لتكون بذلك أقل الدول العربية فسادا ، كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم 1: ترتيب الجزائر حسب معايير الفساد

السنة	الرتبة
2005	97
2006	84
2007	99
2008	92
2009	111
2010	105
2011	112
2012	105
2013	94
2014	100
2015	88
2016	108
2017	112
2018	105

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات منظمة الشفافية العالمية

من خلال الجدول اعلاه ومما سبق يتضح بان الجزائر تعد من بين الدول التي تعاني من هذه الآفة منذ الاستقلال وعلى مر المراحل التي عاشتها كانت موجودة لكن اخذت ابعادا خطيرة خلال العشرين سنة الاخيرة مما اثر سلبا على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة و المتوازنة.[12]

ثانيا- آليات مكافحة الفساد

ومن أهم آليات[13]:

- ✓ **الشفافية:** إذ أن الأموال التي يدور حولها الفساد في الأغلب تكون هي الأموال العمومية وما يدخل فيها من نفقات جارية أو نفقات رأسمالية تنفذ في الأغلب عن طريق العقود مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي تطبعها سرية تامة وتتم وفقا لإجراءات قانونية و تنظيمية شديدة لحمايتها من عمليات الفساد، .
- ✓ **تبسيط الإجراءات** ولا يقل أهمية عن ذلك التركيز على تبسيط الإجراءات الضرائبية و الجمركية و إحاطتها بجو من الشفافية والوضوح.

✓ **تدعيم استقلالية الأجهزة الرقابية**: إذ أن في كل دولة اجهزة وميكانزمات و آليات للرقابة العليا(المجلس الشعبي الوطني ، مجلس المحاسبة، المفتشية العامة للمالية ..الخ) و المحلية التي تمارس الرقابة القبلية و البعدية والمتزامنة وأحياناً وجود هيئات خاصة للشفافية ومكافحة الفساد مثل (الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، المرصد الوطني لمكافحة الفساد، الديوان المركزي لقمع الفساد)، و مكاتب وهيئات التدقيق الداخلية و الخارجية التي تتولى تدقيق حسابات الهيئات الحكومية و الشركات من إيرادات ونفقات والتحقق من التقيد بالاعتمادات المخصصة وإنفاقها بكفاءة وفعالية أي الحصول على أحسن الخدمات بأقل الأسعار، بالإضافة إلى التحقق من إدارة الشؤون العامة بشفافية ووفقا لما تقتضيه القوانين السارية المفعول، ولعل الخلل في هذا الجانب يكمن في تدعيم الأجهزة الرقابية بالاستقلالية والصرامة و المتابعة اللازمة و وسائل عمل وموارد بشرية ذات تكوين وخبرة للقيام بمهامها الرقابية على اكمل وجه.

✓ **تدعيم السلطة القضائية**: والذي يتمثل في تدعيم الاستقلالية وتفعيل دور المحكمة العليا و الاجهزة القضائية الاخرى التي تراقب دستورية وتنفيذ القوانين التي تسنها السلطة التشريعية والإجراءات التي تتخذها السلطة التنفيذية وان تفسح المجال لأي مواطن أن يتقدم بطلب للتحقق من مثل هذه القوانين أو القرارات، حيث ان عدم فعالية السلطة القضائية وهيمنة السلطة التنفيذية عليها، وعدم إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة كالإعلام الآلي لتسهيل و تبسيط الإجراءات والمستندات وتخفيف المعاملات وحماية القضاء قد يؤدي الى ما لا يحمد عقباه.

✓ **تقوية الرقابة الإعلامية**: إذ ما تزال الدول كافة تعين وزيراً للإعلام ليفرض رقابة على كافة أجهزة الإعلام فلا يسمح بالرأي الآخر الذي من شأنه أن يكشف الحقائق مما يؤدي إلى التعتيم على الحقيقة وإبعاد الرأي العام عن مكافحة الفساد وغيره من المظاهر.

✓ **تعبئة هيئات المجتمع المدني و النشاط الجمعوي الجواري** من اجل مساهمتها الفعلية في تحقيق الشفافية و العدالة وتوعية المجتمع المدني بمدى خطورة الظاهرة على العباد و البلاد و الالتزام بالقيم الاخلاقية الحميدة للمجتمع.

✓ **تبني مبادئ الحوكمة و الحكم الراشد و الشفافية و المساءلة** و العقاب و اخلاقيات العمل والعمل على جعلها سائدة في كافة اطياف المجتمع وقطاعات الاقتصاد الوطني [14]

✓ **دعم الاتجاه إلى الاعتماد على الحوكمة الالكترونية** و تعميم استخدام الأنظمة الآلية باعتبارها أداة للإصلاح و الشفافية و تسهيل الإجراءات لربح الجهد و الوقت و تخفيض التكاليف و وسيلة فعالة لمكافحة الرشوة والمحسوبية.

✓ **التطبيق السليم والصارم لكل القوانين والتشريعات** الوطنية المتعلقة بمكافحة هذة الآفة.

وفي النهاية لابد من تعبئة شاملة ضمن استراتيجية وطنية شاملة متناسقة ومتكاملة من اجل العمل على استئصال جذور الفساد من الذهنية و العقلية وانتهاج ايضا خطة عمل محكمة للوقاية منه مستقبلا باستخدام وسائل الترغيب والترهيب.

وبشكل عام لابد من ارساء مبادئ الديمقراطية الحقيقة السليمة التي تقود الى مبادئ الحوكمة الرشيدة مما يساهم في تنمية الوازع الديني و الاخلاقي لدى افراد المجتمع ككل،

خاتمة

لقد دأبت السلطة على مدى سنين طويلة على إحكام السيطرة على المواطنين وترسيخ سيادتها ، لكن الزمن قد تغير، كما ان بعض الظروف الداخلية (كالفقر والأمية والبطالة و الحقرة والهجرة الغير شرعية وهروب الكفاءات...الخ) ساهمت في ذلك لكن مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصال و الانترنات و شبكات التواصل الاجتماعي والعولمة ادى الى إنتاج البيئة الحالية و المتمثلة في انتشار نوع من الوعي الفكري المتحضر لدى فئة من الافراد و الشباب. واستجابة لكل هذه التغيرات الجديدة بدأت الدولة برامج وخطوات اصلاحية هامة في مكافحة هذه الظاهرة، ومع ذلك ما يزال امامها بذل المزيد من الجهود والإرادة والحزم والرؤية القيادية الاستراتجية في ذلك.

كما تؤدي الديموقراطية وتبني مبادئ الحوكمة دورا مهما في معالجة هذه الظاهرة السلبية، وذلك من خلال مجموعة من الآليات الخاصة بالمجتمع و الدولة والمؤسسات التي تتضمن مجموعة من الاسس اهمها الشفافية و العدالة والقابلية للمساءلة والعقاب و المكافات والرقابة و التدقيق ضمن استراتيجية شاملة ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة.

ان الجهود المبذولة لإصدار قوانين وتشريعات خاصة بمجال التكنولوجيات والاعلام يجب ان تصب كلها في ضمان حرية الصحافة وحرية التعبير و الانتقاد البناء .

كما تجدر الاشارة في الاخير الى ان لنشر الوعي الفكري والاقتصادي والاجتماعي والاخلاقي الحضاري للمجتمع واعتبار محاربة الفساد المالي والإداري مهمة وطنية ينخرط فيها الجميع كل من موقعه سوف يؤدي الى نتائج مهمة وسريعة تعطي ثمارها في القريب العاجل و تؤدي بدون شك الى تحسن الاوضاع .

قائمة المراجع المعتمدة في اعداد البحث

- رشمى جواد، الفساد المؤسسي هل يصبح وسيلة لتحقيق الحوكمة فى الشرق الاوسط وشمال أفريقيا؟ مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE على الرابط http://www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp
- سارة بوسعيود، دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة سطيف -1- 2012-2013
- سليمان ، محمد مصطفى، " حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري – دراسة مقارنة " ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 .
- أبو العطا، نرمين، " حوكمة الشركات – سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية " ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد (8) ، يناير 2006 ،
- جورج مودى ستاورت(8-11-2006) http://www.cipe-arabia.org/files/html/art0204.htm :
-سكاك مراد مقال بعنوان : الحوكمة كآلية لتحقيق تنويع الاقتصاد الوطنيفي إطار التنمية المستدامة منشور بمجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة الصادرة عن مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الاورو مغاربي جامعة سطيف 1 العدد 2 سنة 2017.
- عباس حميد التميمي، بحث بعنوان: آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة على الرابط
https://www.google.com/search?ei=6q8mXb65G4CCjLsPscWM2As&q

- علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس القساد الاداري، جسر التنمية، العدد 770/ 2008 ،المعهد العربي للتنمية ، الكويت

-حسين القاضي، الفساد والإصلاح الاقتصادي في الوطن العربي، المؤتمر الأول لكلية الاقتصاد في جامعة دمشق، الحوكمة والإصلاح الاقتصادي، دمشق 15- 16 تشرين أول / أكتوبر 2008،.

- جون . د . سوليفان، " البوصلة الأخلاقية للشركات ... أدوات مكافحة الفساد : قيم ومبادئ الأعمال وآداب المهنة وحوكمة الشركات"، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، الدليل السابع،.

- منظمة منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد 2003

-منشورات مجموعة البنك الدولي

- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) ," Principles of Corporate Governance (Introduction) , www.oecdorg , p3 , 2004.

-Institutionalized Corruption: An Instrument of Governance in the Middle East and North Africa By Jawad Rachami Translated from CIPE Feature Service, May 2004

الهوامش

[1]منظمة منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد 2003 https://www.google.com/search?q=%D8%AA%D8

[2] البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2013/12/19/corruption-developing-countries-world-bank-group-president-kim

[3]جورج مودى ستاورت(8-11-2006) http://www.cipe-arabia.org/files/html/art0204.htm :

[4] علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس القساد الاداري، جسر التنمية، العدد 770/ 2008 ،المعهد العربي للتنمية ، الكويت ص 2.

[5]رشمى جواد الفساد المؤسسي هل يصبح وسيلة لتحقيق الحوكمة فى الشرق الاوسط وشمال أفريقيا؟ مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE على الرابط http://www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp

[6]حسين القاضي، الفساد والإصلاح الاقتصادي في الوطن العربي، المؤتمر الأول لكلية الاقتصاد في جامعة دمشق، الحوكمة والإصلاح الاقتصادي، دمشق 15- 16 تشرين أول / أكتوبر 2008، ص21

[7]عباس حميد التميمي بحث بعنوان: آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة على الرابط https://www.google.com/search?ei=6q8mXb65G4CCjLsPscWM2As&q

[8]حسين القاضي، الفساد والإصلاح الاقتصادي في الوطن العربي، المؤتمر الأول لكلية الاقتصاد في جامعة دمشق، الحوكمة والإصلاح الاقتصادي، دمشق 15- 16 تشرين أول / أكتوبر 2008، ص21.

[9]سارة بوسعيود، دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة سطيف -1- 2012-2013

[10] Institutionalized Corruption: An Instrument of Governance in the Middle East and North Africa By Jawad Rachami Translated from CIPE Feature Service, May 2004

[11]

[12]سكاك مراد مقال بعنوان : الحوكمة كآلية لتحقيق تنويع الاقتصاد الوطنيفي إطار التنمية المستدامة منشور بمجلة الاتمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة الصادرة عن مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الاورو مغاربي جامعة سطيف 1 العدد 2 سنة 2017

[14] جون . د . سوليفان، " البوصلة الأخلاقية للشركات ... أدوات مكافحة الفساد : قيم ومبادئ الأعمال وآداب المهنة وحوكمة الشركات"، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، الدليل السابع، ص06 .